E

الأمم المتحدة

المجلس

الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SDD/2019/WG.3/Report
21 March 2019
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تقريـر

سلسلة حلقات الحوار حول قضايا العدالة في المنطقة العربية:
منتدى المجتمع المدني تحضيراً للقمة العربية الرابعة التنموية الاقتصادية والاجتماعية
بيروت في 10 و11 كانون الثاني/يناير 2019

موجز

نظّمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بالتعاون الوثيق مع شبكة المنظّمات العربية غير الحكومية للتنمية منتدى المجتمع المدني تحضيراً للقمة العربية الرابعة التنموية الاقتصادية والاجتماعية، في بيت الأمم المتحدة في بيروت، يومي 10 و11 كانون الثاني/يناير 2019. وتضمن المنتدى حلقة حوار خاصة حول قضايا العدالة في المنطقة العربية، بعنوان "دور المجتمع المدني في التنمية" عرضت خلاله الإسكوا مبادرة لإنشاء "الآلية الإقليمية للشراكات في سبيل التنمية". وشارك في المنتدى ممثلون عن منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية، وخبراء إقليميون ودوليون في شؤون التنمية والمشاركة المدنية، وخبراء من الإسكوا.

وكان الهدف من المنتدى بناء تصوّر مشترك بين منظمات المجتمع المدني لوضع التنمية في المنطقة العربية والتحديات التي تواجهها، في سياق التحضيرات الإقليمية للقمة العربية الرابعة التنموية الاقتصادية والاجتماعية التي انعقدت في بيروت في 20 كانون الثاني/يناير 2019. ويتضمن هذا التقرير ملخّصاً لأبرز القضايا التي تناولها المشاركون في ما قدموه من عروض ومداخلات، وأهم التوصيات التي توصلوا إليها.

ملاحظة: يستند هذا التقرير إلى الوثيقة الختامية التي أعدّها فريق عمل شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية. والآراء الواردة فيه هي آراء المتحدّثين ولا تعبّر بالضرورة عن آراء الإسكوا.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمـة	3-1	3
الفصل		
أولاً- رسائل المنتدى وتوصياته	17-4	3
ألف- رسائل المنتدى	10-5	3
باء- توصيات المنتدى		5
جيم- خلفية المنتدى	15-11	7
دال- أهداف المنتدى	17-16	8
ثانياً- مواضيع البحث والمناقشة	35-18	9
ألف- النموذج التنموي بين النمو والتنمية والاستدامة	22-18	9
باء- النموذج التنموي الدامج لتحقيق العدالة الاجتماعية	25-23	10
جيم- الثقافة والقيم في صلب النموذج التنموي	27-26	11
دال- دور الدولة التنموي	30-28	11
هاء- دور المجتمع المدني في التنمية	35-31	12
ثالثاً- تنظيم الاجتماع	46-36	13
ألف- مكان الاجتماع وتاريخ انعقاده	36	13
باء- الافتتاح	45-37	13
جيم- الحضور	46	15

مقدمـة

1- نظّم قسم العدالة الاجتماعية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بالتعاون الوثيق مع شبكة المنظّمات العربية غير الحكومية للتنمية، وبالشراكة مع منظمة أوكسفام الدولية، منتدى المجتمع المدني تحضيراً للقمة العربية الرابعة التنموية الاقتصادية والاجتماعية، في بيت الأمم المتحدة في بيروت، يومي 10 و11 كانون الثاني/يناير 2019. وشارك في تنظيم المنتدى أعضاء منصة المجتمع المدني حول التنمية المستدامة التي تضم، بالإضافة إلى شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، الشبكات العربية التالية: الاتحاد العربي للنقابات؛ والفرع العربي لمنظمة الشفافية الدولية؛ والمنتدى العربي لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ ومركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوثر)؛ والشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات؛ والتحالف الدولي للموئل.

2- تضمنت الجلسة الخامسة من المنتدى حلقة حوار حول "قضايا العدالة في المنطقة العربية: دور المجتمع المدني في التنمية. وحلقة الحوار هذه هي التاسعة في سلسلة أطلقها قسم العدالة الاجتماعية في الإسكوا إثر الانتفاضات الشعبية التي شهدتها المنطقة منذ عام 2011، بغية دراسة تطور مفهوم التنمية القائمة على المشاركة في البلدان الأعضاء في الإسكوا وتأثيرها في تحقيق العدالة الاجتماعية والتحول الديمقراطي. وتسلّط سلسلة حلقات الحوار الضوء على التحديات الناشئة في المجتمع المدني، والآليات المتاحة لتعزيز المشاركة المدنية في عمليات صنع القرار في الدول العربية. وتهدف إلى تبادل الخبرات، ودعم التشبيك والتنسيق، ومؤازرة الجهود المبذولة في الحوارات الوطنية، وبناء توافقات.

3- وشكّل المنتدى فرصةً لتعزيز الحوار التفاعلي حول التحديات التنموية في المنطقة العربية من منظور المجتمع المدني. وأتاح المجال لتوجيه رسائل أساسية إلى القمة العربية الرابعة التنموية الاقتصادية والاجتماعية قبل انعقادها في بيروت في 20 كانون الثاني/يناير 2019 في ظل أزمات كبيرة تمر بها المنطقة العربية على مختلف الاصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية، فتحدّ من قدرة الدول على تحقيق أهداف التنمية المنشودة، والتزاماتها بخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وشارك في المنتدى أكثر من مائة ناشط يمثلون شبكات ومنظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية، وخبراء إقليميون ودوليون في شؤون التنمية والتكامل الإقليمي والحوكمة العادلة، وخبراء من الإسكوا في مجال السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وقضايا التكنولوجيا، والموارد الطبيعية، والنزاعات، والمشاركة المدنية.

أولاً- رسائل المنتدى وتوصياته

4- صدرت وثيقة ختامية عن المشاركين، تضمّنت ملخصاً عن الحوار الذي دار في الجلسات الموضوعية، وأبرز الملاحظات التي تخللته، بالإضافة إلى الرسائل والتوصيات الموجّهة إلى المسؤولين العرب قبل مشاركتهم في القمة العربية التي انعقدت في 20 كانون الثاني/يناير 2019 في بيروت.

ألف- رسائل المنتدى

5- يعاني النظام العالمي من أزمات بنيوية اقتصادية ومالية بدأت تتفاقم منذ عام 2008 وأدت إلى خلل كبير في العلاقات الدولية، والى تعثّر المفاوضات التجارية الثنائية ومتعددة الاطراف للتوصل إلى اتفاقيات تعزز التبادل الحر والعادل بين الدول، وتساهم في تحقيق التنمية البشرية المستدامة. وقد تأثرت الاوضاع الأمنية بهذا الواقع، ما أدى إلى بروز اتجاهات سياسية متطرفة تدعو إلى الانعزال بدل الانفتاح، وتروج لخطاب الكراهية

والعنف، بعيداً عن مبادئ وقيم حقوق الإنسان. ويتطلب هذا الوضع من الدول العربية مواجهة هذه الأزمات، وتعزيز التعاون الاقليمي فيما بينها على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

6- تدل التحديات التي تعيشها المنطقة على عمق الأزمة التي تعاني منها المجتمعات العربية. ولا يكفي وصف هذه الأزمة بأنها سياسية حادة، أو تتسم بغياب الرؤية والمشروع والسياسات، إنما هي في الواقع أزمة بنيوية تعبّر عن مأزق يطال الدولة سلطةً ومجتمعاً ومؤسساتٍ تمارس السيادة ضمن إقليم معيّن. ولم يدفع المواطنون إلى رفض الواقع والمطالبة بالحرية والعدالة والعيش بكرامة إلا هذا الواقع الذي لم يعد يُحتمل، والذي من مؤشراته ارتفاع معدلات الفقر بما يتجاوز المفهوم الضيق للفقر المرتبط بالدخل، باتجاه المفهوم الاشمل الذي يشمل الاحتياجات الأساسية للمواطنين.

7- وبالإضافة إلى الفقر، تواجه شعوب المنطقة تحديات البطالة، مع أخذ البطالة المقنعّة في الاعتبار، المنتشرة من خلال العمل في الاقتصاد غير النظامي. ولعل الظاهرة الاخطر هي انتشار البطالة بين الشباب، ولا سيما الشباب المتعلم، الذي لا يجد أمامه سبيلاً إلا الهجرة إلى حيث يمكنه التمتع بالحد الادنى من الحقوق والكرامة. ومن أبرز التحديات أيضاً انتشار الفساد السياسي والمؤسسي الذي أتاح لشبكات عميقة من الفاسدين أن يتحكموا بالموارد، ويوجهّوا الاقتصاد نحو تحقيق مصالحهم الخاصة. وقد تطور الفساد في أكثر من حالة إلى نزاعات مسلحة مدمرّة. وتسببت هذه الأزمات بازدياد معدلات الفقر والبطالة واللامساواة، وتعميق الفجوة بين الناس من حيث ملكية الموارد والوصول اليها. وتسجّل المنطقة أعلى نسب في "اللامساواة" من حيث توزيع الثروات، إذ يمتلك 10 في المائة من أغنى أغنياء المنطقة 64 في المائة من ثرواتها الإقليمية. وتقدّر حصة الدخل الإجمالي لأغنى 1 في المائة فقط من السكان بنسبة 27 في المائة من الثروات.

8- وتتطلب معالجة هذه الأزمة المركبة اعتماد مقاربات جديدة شاملة تقوم على حقوق الإنسان وتبنى على أسس اقتصادية متينة تعزز القدرات الإنتاجية والقدرة على التنافس دولياً، وتخلق فرص عمل، وتتوجه إلى الأسواق المحلية والاقليمية. من هنا الحاجة إلى الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية والمادية، واعتماد آليات إعادة التوزيع لتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية وترسيخ مبادئ الشفافية والحكم الرشيد. وهذا يتطلب قيام دولة تنموية تعتمد عقداً اجتماعياً يؤسس لعلاقة سليمة بين الدولة والمجتمع، تُحترم فيها الحريات العامة والخاصة وحقوق الإنسان.

9- تواجه الإنسانية اليوم تحديات تنموية أجمعت عليها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في القمة العالمية التي انعقدت في مقرها الرئيسي في نيويورك بين 25 و27 أيلول/سبتمبر 2015. وتستوجب هذه التحديات تعزيز الشراكة العالمية بين الجهات الفاعلة الأساسية في المسار التنموي، بما في ذلك القطاعان العام والخاص والمجتمع المدني، باعتبارها أداةً لحشد الامكانيات والموارد المتوفرة في المجتمعات العربية ووضعها في خدمة التنمية البشرية المستدامة وأهدافها. لذلك، ينبغي ان تقوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص على أساس المرجعية لحقوق الإنسان وخدمة أهداف التنمية البشرية الشاملة، وتعزيز القدرات المحلية والوطنية والإقليمية. ويجب أن تبنى الشراكة بين القطاع العام والمجتمع المدني والإعلام على مبدأ احترام حرية الرأي والتعبير والمساءلة الاجتماعية. ويتطلب تفعيل دور القطاع الخاص التركيز على "المسؤولية المجتمعية"، والعمل على مواجهة آثار العولمة السلبية، ومساءلة الشركات عبر الوطنية، والتمييز بين القطاع الخاص عبر الوطني والشركات الوطنية ولا سيما المتوسطة والصغيرة منها.

10- وتنعقد القمة الرابعة الاقتصادية والاجتماعية بعد ثلاث قمم خرجت بتوصيات ومقررات تستلزم مراجعة عميقة، وبعد أحداث خطيرة شهدتها المنطقة. ولا بد في هذا السياق من الاتفاق على آلية تشاركية لمتابعة ومراجعة

وتقييم ما تم تنفيذه من توصيات ومقررات، والعمل على تصويب المسار باتجاه تعزيز التنفيذ. وينبغي أن تلحظ آلية المتابعة معايير للشفافية والمساءلة، وأن تتيح الوصول إلى المعلومات، وتعزّز إمكانيات التصويب. وينبغي أن تكون تشاركية، يساهم في تطويرها مختلف الشركاء التنمويين من قطاع خاص ودولة بمؤسساتها التنفيذية والتشريعية والقضائية المستقلة والمتعاونة، والمجتمع المدني ووسائل الإعلام.

باء- توصيات المنتدى

1- التوصيات المتعلقة بالسياسات التنموية

1- اعتماد نموذج تنموي يقوم على المقاربة الحقوقية، وتحويل الاقتصادات الريعية وغير المنتجة إلى اقتصادات حقيقية منتجة ودامجة، تعتمد على قطاعات ذات قيمة مضافة مولدة لفرص العمل اللائق للجميع، ووضع سياسات لإعادة توزيع الموارد لتحقيق العدالة والاندماج الاجتماعي.

2- اعتماد نماذج اقتصادية جديدة مثل الاقتصاد التعاوني والاقتصاد الاجتماعي، بما يعزز المشاركة ويساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة.

3- اعتماد سياسات زراعية وغذائية تحمي حقوق الفلاحين والمزارعين الصغار وتعتمد على استخدام الموارد الطبيعية بشكل مستدام يحفظ حقوق الأجيال القادمة، بعيداً عن تطويع الزراعة لتلبية متطلبات التجارة الحرّة.

4- إدماج المكوّن الثقافي في العملية التنموية، وتعزيز القواسم المشتركة بين المواطنين والمواطنات، وترسيخ مبدأ القبول بالآخر، والإقرار بالتعددية الثقافية في المنطقة، وصون حقوق جميع الطوائف والأعراق المكونة لشعوب المنطقة، وتعزيز ثقافة المواطنة.

5- تعزيز اقتصاد المعرفة الذي يحقق قيمة مضافة على المنتج قبل تصديره، ما يتطلب تنمية القدرات البشرية، وتعزيز التعليم، وتطوير أدوات البحث العلمي. وينبغي التشديد على ضرورة ربط اقتصاد المعرفة بمختلف قطاعات الاقتصاد ليكون مكملاً للاستراتيجيات الاقتصادية الوطنية ذات التوجه التنموي.

6- إزالة كافة المعوقات أمام تحقيق المساواة بين النساء والرجال، وتمكين المرأة، وتعزيز مشاركتها الفعالة في التنمية، والقبول الفعلي بمبدأ إزالة التمييز في النص والخطاب والممارسة، والاعتراف بالقيمة الاقتصادية لعمل الرعاية دون أجر الذي تقوم به النساء في المنطقة وتثمينه.

2- التوصيات المتعلقة بسياسات إعادة التوزيع والحد من اللامساواة

1- وقف تنفيذ جميع سياسات التقشف المعتمدة في بلدان المنطقة، وتبني سياسات اقتصادية واجتماعية تقلص الفجوة بأوجهها المتعددة، وإعادة النظر في مفهوم الضرائب بحيث تتجاوز صفة الوظيفة الجبائية وتعزز الواردات العامة وتكتسب دوراً محفزاً للقطاعات الإنتاجية والاستراتيجية، وتتحول إلى أداة من أدوات إعادة التوزيع العادل للموارد، تحقيقاً للعدالة الاجتماعية.

2- تطبيق الضرائب التصاعدية على الدخل والثروات وتحقيق عائدات بطريقة منصفة، وتعديل الإعفاءات الوطنية، وتقوية آليات الشفافية والمساءلة في هذا المجال، وتعزيز التوازن بين الضرائب المفروضة على الافراد على شكل ضرائب على الدخل وضرائب على المشتريات من جهة والضرائب المفروضة على الشركات والاستثمارات الضخمة من جهة ثانية.

3- الغاء الحوافز الضريبية التمييزية والجنّات الضريبية، ولجم التهرب الضريبي الذي ترتكبه شركات عبر وطنية وفرار رؤوس الأموال.

4- اعتماد المقاربة الحقوقية في إنشاء نظم حماية اجتماعية شاملة تنطلق من أرضيات الحماية الاجتماعية، على أن تشمل اللاجئين والنازحين والعمّال المهاجرين من خلال العقد الاجتماعي الذي يعترف بالحماية الاجتماعية كحق إنساني وكأحد أبرز وسائل إعادة توزيع الموارد. وزيادة نسبة الإنفاق الاجتماعي من إجمالي الإنفاق الحكومي، على أن يتم ربط خطط الإصلاح باعتماد وتنفيذ سياسة اجتماعية شاملة ومتكاملة.

5- استقلال القضاء ومحاكمة الفاسدين بما يضمن استرداد الأموال المنهوبة والمهربة، وإعادة تدويرها في الموازنات العامة لخدمة السياسات التنموية. ويتطلب تتبع هذه الأموال جهداً إقليمياً وعالمياً تشاركياً.

3- توصيات متعلقة بسياسات التجارة والاستثمار

1- إصلاح وتطوير اتفاقيات التجارة والاستثمار للانتقال من وقف التركيز على تحرير الأسواق وتقديم الحمايات المطلقة للمستثمرين وجعل هذه الاتفاقيات أدوات تخدم الإنتاج الوطني وتعزّز الاستثمارات التي تخدم الأهداف التنموية وتوفر قيمة مضافة طويلة الامد.

2- تفعيل دور الدولة في استخدام آليات السياسة العامة للربط الديناميكي بين الاستثمارات الخارجية والاهداف التنموية، وتوضيح مسؤولية المستثمر ودوره في إطار اتفاقيات الاستثمار والتجارة وفي العقود الاستثمارية، بما في ذلك مساهمة الاستثمار في تعزيز التكنولوجيا والبحث، وخلق فرص التشغيل، واحترام متطلبات الاستدامة، بالإضافة إلى تعزيز الربط بين الاستثمارات الاجنبية والاستثمارات المحلية والإقليمية، وتطوير الضمانات بحيث لا تأتي الاستثمارات الخاصة على حساب المصلحة العامة.

3- مراجعة استراتيجية المشاركة في منظومة التجارة الدولية ومسارات المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف بما فيها الاتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي، وكيفية الاستفادة من التنسيق الاقليمي بين الدول العربية كأداة للتأثير في هذه المسارات الدولية. ويجب التأكيد على أهمية الحفاظ على قواعد منظمة التجارة العالمية التي ترسخ التوافق كآلية لاتخاذ القرار ضمن المنظمة والتي تشكل الأساس لفتح أية مسارات تفاوضية جديدة في المنظمة، بالإضافة إلى الحفاظ على القواعد التي تقر بالمعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية.

4- تقييم مدى جهوزية الدول العربية للمفاوضات بناءً على قواعد جديدة تتعلق بالتجارة الالكترونية والاقتصاد الرقمي على مستوى متعدد الأطراف، والتنبه لآثار هذه القواعد على انتقال الاقتصادات العربية باتجاه سياسات صناعية تواكب الثورة الصناعية الرابعة.

5- بناء وتطوير المؤسسات العامة المسؤولة عن تحديد الرؤية والسياسات، وعن التفاوض على الاتفاقيات الدولية. وتعزيز التناسق في أدوار المؤسسات الوطنية المختلفة المسؤولة عن ملفات التجارة والاستثمار والسياسات التنموية والإنتاجية والصناعية.

6- تطوير سياسات إنتاج وتصنيع قطاعية واتفاقيات استثمار على النطاق الوطني تخدم الاهداف القطاعية، على أن تكون مرتبطة بزمن محدد وآليات تقييم تشاركية، يتم على أساسها مراجعة وتطوير هذه الاتفاقيات لجذب الاستثمار على النطاق الإقليمي.

7- تطوير وإصلاح المؤسسات العربية البينية من خلال تعزيز قدراتها التقنية على إدارة التبادل بين البلدان العربية في مجال سياسات التجارة والاستثمار، والعمل على تبني بدائل تخدم أهداف التنمية المستدامة وتحافظ على مساحة صنع السياسات العامة بما يخدم هذه الاهداف.

8- في حال الدول الخارجة من الأزمات، يجب دراسة ما يترتب على الالتزامات بالاتفاقيات الدولية كاتفاقيات الاستثمار والتجارة، في ظل تصدع المؤسسات التنفيذية، وعدم جهوزية أي رؤية اقتصادية – اجتماعية واضحة، وغياب البيئة التمكينية الملائمة التي تسمح للمجتمع المدني بأداء دوره في هذا الإطار.

9- وضع أسس واضحة لتسجيل الشركات ونشر أسماء مالكيها بما يضمن الشفافية، ومحاربة التدفقات المالية غير المشروعة تجنبا لتضارب المصالح، بما يضمن حماية الموارد والأموال العامة.

4- توصيات حول الشراكة والمشاركة

1- التأكيد على أهمية الشراكات المتعددة الأطراف، والحوار بين مختلف المعنيين لتحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية في المنطقة العربية واعتماد آليات تنسيقية واستشارية تهدف إلى بناء وتعزيز شراكة فاعلة بين الدول العربية ومنظمات المجتمع المدني على الصعيدين الوطني والإقليمي، بما في ذلك الآلية الإقليمية للشراكات في سبيل التنمية التي تزمع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) إنشاءها. وعلى هذا النحو، تستطيع هذه الآلية العمل كمركز فكر وخبرة يُعنى بتحليل القضايا الإنمائية المستجدّة أو القائمة في المنطقة، وتبادل الخبرات والدروس المستفادة في تعميم مراعاة قضايا العدالة الاجتماعية والمساواة في عمليات وضع الخطط الوطنية للتنمية؛ وبدمج إسهامات المجتمع المدني الإقليمي في المؤتمرات والقرارات الإقليمية والعالمية المعنية بالتنمية والتي تؤثر على اتجاهات السياسات ذات الصلة في المنطقة.

2- تطوير آلية في جامعة الدول العربية تمنح المجتمع المدني الصفة الاستشارية وتعزز إمكانية مشاركته في المداولات التي تهتم بالشؤون العامة والتنموية في المنطقة العربية، وتطوير آليات لتعزيز الشفافية تتيح الوصول إلى المعلومات عن البرامج الاقتصادية التي تتبناها الدول.

3- إطلاق حوار متعدد الاطراف من أجل إعادة صياغة العقد الاجتماعي الذي ينظم العلاقة بين المجتمع والسلطة على أسس واضحة تقوم على تحديد دقيق للواجبات والحقوق، وفق مفهوم واضح للدولة التنموية ودورها، وتفعيل مشاركة منظمات المجتمع المدني والإعلام والنقابات العمالية والمهنية والخبراء المستقلين.

4- ضمان حرية الرأي والتعبير والمساءلة وحق الحصول على المعلومات وإعادة بناء العقد الاجتماعي والثقة بين المواطن والدولة بما يتيح مساحات تشاركية لتحديد وإعادة تقييم السياسات والخطط التنموية التي تتلاءم مع الواقع وتغيراته.

5- توفير فرص وآليات تستند إلى مساءلة القطاع الخاص باعتباره من الجهات الفاعلة في العمل التنموي، مما يتطلب تعزيز امكانيات الرقابة والوصول إلى المعلومات حول المشاريع والبرامج الاقتصادية التي تقر في القمة الاقتصادية والاجتماعية العربية وتقييم النتائج الاجتماعية التي تترتب عليها.

جيم- خلفية المنتدى

11- تبنت القمة العربية التي عقدت في الرياض في عام 2007 قرارا بعقد قمم اقتصادية واجتماعية عربية لدعم الدول الأعضاء في مواجهة التحديات التنموية، على أن يشارك القطاع الخاص والمجتمع المدني فيها. وبناء

عليه، عقدت القمة العربية الاقتصادية والاجتماعية الأولى في الكويت في عام 2009، وتلتها القمة الثانية في مصر في عام 2011، والثالثة في المملكة العربية السعودية في عام 2013، والرابعة في بيروت في 20 كانون الثاني/يناير 2019.

12- وخلصت القمم الاقتصادية والاجتماعية العربية السابقة إلى توصيات حول استراتيجيات مشتركة طغى فيها الطابع الاقتصادي والاستثماري على الجوانب التنموية الشاملة. فتطرقت إلى استراتيجيات العمل الاقتصادي العربي المشترك لتحقيق التكامل الاقتصادي والتنموي، ودعم السوق العربية المشتركة، وتطوير قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر، ومشروع اتفاقية عربية جديدة للاستثمار، واستراتيجية الطاقة المستدامة 2030، إلى جانب مقترحات لتعزيز وتفعيل العمل المشترك بين قطاعي السياحة والثقافة في الدول العربية، ومتابعة التقدم المحرز في منطقة التجارة العربية الحرة.

13- وبموازاة هذه الجهود الحكومية، قامت مجموعة من منظمات المجتمع المدني في المنطقة، وعلى رأسها شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، بالتعاون مع المعنيين من المجتمع المدني وجامعة الدول العربية والإسكوا، بمتابعة مسار القمم الاقتصادية والاجتماعية. وسعت إلى تعزيز مشاركة منظمات المجتمع المدني في هذا المسار من خلال تنظيم منتديات اقليمية تسبق القمم وتساهم بخلاصات تقيّم الوضع الاقتصادي والاجتماعي في البلدان العربية، وتُرفع بشكل توصيات على مستوى السياسات العامة إلى رؤساء الوفود العربية في هذه القمم.

14- وتكتسب قمة بيروت 2019 أهمية مضافة إذ تؤكد ضرورة الاجتماع بعد سنوات من الانقطاع، كما أنها القمة الاولى بعد إقرار خطة عام 2030. وبالتالي، تشكّل فرصة للربط بين الجهود الاقليمية والتزامات البلدان العربية بهذه الخطة، بالإضافة إلى كونها تأتي في وقت تواجه فيه معظم البلدان العربية تحديات جيو-سياسية ومجتمعية وكيانية. فما زالت هذه البلدان تعاني من تفاقم اللامساواة بكافة أشكالها، وانتشار البطالة، وتدهور البيئة، وقمع للحريات العامة بالإضافة الى تحديات مرتبطة بتراجع مفاهيم المواطنة، وممارساتٍ تقوم على التعصب الديني أو المذهبي أو القومي أو العشائري. ويعاني عدد كبير من البلدان العربية من أزمات سياسية ومؤسسية مزمنة ومن الحروب والنزاعات التي طالت آثارها ملايين البشر، وامتدت إلى البلدان المجاورة، وخلفت تدميراً هائلاً، وأنتجت موجات نزوح وهجرة غير مسبوقة، وتصدعاً للنسيج الاجتماعي والتراث الثقافي والحضاري.

15- في ظل هذا الواقع الصعب الذي تعيشه المنطقة العربية، لا بد من إجراء تغيير هيكلي في السياسات التنموية، بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية والثقافية. ويتطلب واقع المنطقة العربية تجاوز النموذج التنموي التقليدي، والتركيز على المقاربة الحقوقية التي ترتكز إلى الحريات والكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية. ومن ركائز هذا المشروع تعزيز الثقافة العامة، والمنظومة التربوية القادرة على ترسيخ مبادئ المواطنة، ومنظومة حقوق الإنسان، والمساواة بين الرجال والنساء، والاعتراف بالتنوع، وإعادة النظر في العقد الاجتماعي، والتأكيد على اهمية المشاركة الديمقراطية القائمة على نظام سياسي دستوري يعلي مبادئ القانون. ويجب أن يكون جهاز الدولة محايداً ومستقلاً عن السلطة السياسية، وأن يقوم على الانتخابات العامة والحرة، والتداول السلمي للسلطة، وفصل السلطات واستقلال القضاء، وأن يستند إلى مبادئ الشفافية والمحاسبة والمساءلة والمشاركة الفعلية في رسم السياسات العامة لمختلف الجهات الفاعلة في مجال التنمية.

دال- أهداف المنتدى

16- هَدَفَ المنتدى إلى بناء تصوّر مشترك بين منظمات المجتمع المدني لوضع التنمية في المنطقة العربية والتحديات التي تواجهها وإمكانيات تحسين أداء الدول العربية للاستجابة إلى متطلبات خطة التنمية المستدامة

لعام 2030. وسعى المنتدى إلى تعزيز الحوار مع جامعة الدول العربية والخروج برسائل وتوصيات على مستوى السياسات العامة لرفعها إلى القمة العربية الرابعة التنموية الاقتصادية والاجتماعية، بهدف بناء وتعزيز التعاون بين الحكومات والمجتمع المدني، وتأمين منصة مستقلة للمجتمع المدني تسمح لخبرائه بإبداء المشورة الفنية والمساهمة في معالجة القضايا التنموية.

17- وتضمّن المنتدى خمس جلسات موضوعية ناقش خلالها الخبراء والمحاورون القضايا التالية: (1) النموذج التنموي بين النمو والتنمية والاستدامة؛ (2) النموذج التنموي الدامج لتحقيق العدالة الاجتماعية؛ (3) التفكير بالنهضة الثقافية في صلب النموذج التنموي، (4) الدولة التنموية؛ (5) أدوار الفاعلين التنمويين ولا سيما المجتمع المدني. وقد عرضت الإسكوا خلال الجلسة الخامسة مقترحاً لإنشاء "الآلية الإقليمية للشراكات في سبيل التنمية" ودعت الحضور الى الاطلاع على وثيقة المقترح وتقديم الملاحظات والتوصيات بشأنه، كما سيرد لاحقاً في هذا التقرير. ومن المتوقع أن تؤدي النتائج المنبثقة عن المنتدى إلى توحيد موقف المجتمع المدني العربي إزاء المواضيع المذكورة أعلاه. وستحدد النتائج أيضاً آليات المتابعة التي ستسمح للمجتمع المدني بمزيد من المشاركة مع جامعة الدول العربية وأصحاب المصلحة الإقليميين في عمليات التنمية.

ثانياً- مواضيع البحث والمناقشة

ألف- النموذج التنموي بين النمو والتنمية والاستدامة

18- اتبعت بلدان المنطقة العربية سياسات عامة تحاكي الاتجاه الدولي العام النيوليبرالي الذي أطلق العنان لآليات السوق دون رقابة، ولسياسات التحرير التجاري والمضاربات المالية، وسبل الاستجابة إلى متطلبات جذب الاستثمارات الأجنبية. وترافق هذا النموذج مع تراجع قدرة الدولة ومجتمعاتها على إدارة مواردها وصياغة خياراتها بشكل مستدام. وقد شكلت الازمات المالية والمناخية والاجتماعية والثقافية العالمية فرصة للتساؤل حول نجاعة هذا النموذج ومدى قدرته على تحقيق الاهداف الانمائية. ومشاكل المنطقة العربية ليست منعزلة عن النظام العالمي بل متأثرة به، وتتشابه المشاكل بين الدول المختلفة، ومن أبرز مظاهرها اللامساواة، وتمركز رأس المال والثروات.

19- وقد تعمّقت الازمات الاجتماعية في الدول العربية نتيجة لترافق هذه السياسات الاقتصادية الماكروية مع أنظمة اقتصادية ريعية غير منتجة، تفتقر إلى آليات إعادة توزيع الثروات، ولا سيما النظم الضريبية العادلة، ونظم الحماية الاجتماعية. فعلى سبيل المثال، ما من انسجام في ظل النظام التجاري العالمي بين مصالح البلدان النامية ومصالح البلدان المتقدمة، إذ تعتبر البلدان النامية ان العلاقات التجارية حرمتها الكثير من المرونة والقدرات التنافسية في الاسواق العالمية.

20- إن حرمان البلدان النامية من قدراتها الإنتاجية ومن الحيز السياساتي المتاح للبلدان لتقرير مسار تطورها من خلال الشروط التي تفرضها الاتفاقيات التجارية وتحول اقتصاداتها إلى اقتصادات استهلاكية على حساب الإنتاجية يؤدي إلى مضاعفة نسب الفقر والبطالة، وبالتالي انخفاض معدلات التنمية البشرية، كما يشكل انتهاكاً لحق الشعوب في التنمية بما فيها الاختيار الحر لمسارات التطور الاقتصادي والاجتماعي المناسبة للمصالح الوطنية. فاتفاقيات التجارة الدولية ترسخ قوانين لسياسات التحرر الاقتصادي تؤثر سلباً على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للعديد من الفئات الاجتماعية في بلدان كثيرة، خاصة بلدان الجنوب التي تعد الدول العربية من ضمنها. أما الانفتاح التجاري غير المدروس، الذي لا يأخذ في الاعتبار مستوى التنمية وخصائصها في البلدان المعنية، واحتياجات بناء قطاعاتها الإنتاجية وتأمين الخدمات الأساسية وحماية قطاع الزراعة، فيعرّض

بعض الصناعات والقطاعات الاقتصادية المنتجة إلى خفض إنتاجها بسبب عدم قدرتها على منافسة المستورد. وفي هذا الإطار، تبقى القضية الأساسية هي كيفية جعل التجارة محركا للتنمية وليس عائقا أمام تحقيق أهدافها.

21- وفي المقابل، تتوجه الدول العربية بشكل عام إلى تخفيف الضرائب -وهي إحدى الأدوات الأساسية لإعادة توزيع الثروات- على الشركات وزيادتها على المستهلكين عبر الضريبة على القيمة المضافة، أو إلى تقديم التنازلات والإعفاءات الضريبية في ظل سياسات عامة هاجسها الأساسي تسهيل عمل القطاع الخاص المتمثل في الشركات الكبرى الاجنبية منها او الشريكة مع الرأسمال الأجنبي. وتتميز الأنظمة الضريبية في العالم العربي بضعف الجباية والتهرب الضريبي، ويرتبط ذلك بتزايد حجم الاقتصاد غير المهيكل لأسباب عدة منها سياسات "الانفتاح" والعولمة النيوليبراليّة، والطفرة الشبابية، وهجرة الأرياف إلى المدن، والموجات الكبيرة من الهجرة الوافدة، بالإضافة إلى طبيعة الاقتصادات الريعية. ويزيد تراجع الايرادات الضريبية من الحاجة إلى التمويل الخارجي، مما يؤدي بدوره إلى تراكم الديون وتراجع الاستثمارات وزيادة التبعية للأطراف الخارجية. وقد أصبحت خدمة الدين العام تحتل جزءاً كبيراً من الموازنة في عدد غير قليل من الدول العربية.

22- ولا شك أن الضرائب هي وسيلة في غاية الأهمية لحشد الموارد المحلية وتعزيز المساءلة والمواطنة والاندماج الاقتصادي والاجتماعي. لكن بدلاً من التعامل معها على أنها تشكل مصدرا اوليا ومستداما للموارد وثيق الارتباط بالرؤية التنموية والاقتصادية الوطنية في البلد المعين، يتم استخدامها بشكل شبه حصري لسد العجز أو تحسين التوازن المالي في ميزانية الدولة، على حساب إعادة توزيع الثروات والمساهمة في بناء المواطنة. وانطلاقاً من هذه المعطيات، تبرز الحاجة الماسة إلى نموذج جديد للتنظيم المجتمعي وللهياكل الاقتصادية والمؤسسات الدستورية والسياسية والثقافية ومنظومة القيم في البلدان العربية، بما في ذلك استعادة الدور التنظيمي للدولة من أجل وضع السياسات التي تحمي حقوق المواطنين وتحديدا الفئات المهمشة، وتؤمن التوزيع العادل للثروات، وتحقق التنمية والسلام.

باء- النموذج التنموي الدامج لتحقيق العدالة الاجتماعية

23- غالباً ما يكون التركيز الفعلي في القمم الاقتصادية والاجتماعية العربية وفي السياسات العامة في المنطقة على الجانب الاقتصادي، على حساب الجانب الاجتماعي، خلافا لمقاربة التنمية التي توجب إيلاء أهمية متساوية للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والبيئية. وتعتمد معظم الحكومات سياسات اقتصادية غير ملتزمة بالمحافظة على هذه الحقوق، مما ينعكس سلباً على حياة الملايين من سكان المنطقة، ويخلق عددا متزايدا من بؤر التوتر الاجتماعي القابلة للانفجار في العديد من الدول، والمهددة للسلم الاجتماعي والأهلي.

24- وفي هذا السياق، تستند معظم سياسات الحماية الاجتماعية في البلدان العربية إلى مقاربة مجتزأة واستهدافية بدلاً من اعتماد مقاربة حقوقية وشاملة. فتضع "شبكات أمان اجتماعي" وبرامج مساعدة اجتماعية تقدم حلولاً آنية ومحدودة، ولا تساهم فعليّا في الخروج من دائرة الفقر، كما أنها تتسم بمحدودية التغطية وبسوء الحوكمة وضعف التمويل. وقد ثبت أن هذه الوسائل والادوات لم تنجح في تقليص الفقر ولا في ردم فجوة اللامساواة في المجتمعات العربية. وفي المقابل، لا تلقى مبادرات أممية هامة مثل مبادرة ارضية الحماية الاجتماعية الاهتمام الذي تستحق، مع العلم أنها تصلح كأساس تبنى عليه انظمة حماية شاملة للجميع، على ان يتم تكييفها بحسب اولويات الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية. وتضاف إلى الفئات ذات الاولوية لتغطيتها بأرضية الحماية الاجتماعية فئات اللاجئين والنازحين والعمال الوافدين. ويشكل إعلان وزراء الشؤون الاجتماعية والصحة العرب حول "سياسات الحماية الاجتماعية في الدول العربية التي تمر بحالات النزاع والمتأثرة بالنزاعات" (شرم الشيخ، كانون الأول/ديسمبر 2018) منطلقاً لإعادة النظر بسياسات الحماية الاجتماعية في الدول العربية.

25- وتزداد في البلدان العربية نسب العاملين غير النظاميين المحرومين من شروط العمل اللائق، ولا سيما في صفوف النساء. وتعود هذه الظاهرة إلى موقع البلدان العربية في الحلقات الأضعف لسلاسل القيمة، إذ أنها تقوم بالأنشطة ذات القيمة المضافة المتدنية والكثيفة العمالة غير المؤهلة. أما على مستوى السياسات الكلية، فقد كانت تداعيات السياسة المالية التقشفية المطبقة في إطار برامج التثبيت والتكيف الهيكلي سلبية بالنسبة إلى العمل، خصوصاً العمل غير المهيكل. فأدى تراجع الانفاق العام إلى سد باب التوظيف في القطاع العام، ولا سيما أمام الشباب والمتعلمين، في وقت عجز القطاع الخاص عن دفع الاقتصاد قدماً. كذلك أثر تراجع الاستثمار في القطاع العام سلباً على النمو والتشغيل. وفي هذه الظروف، تفاقمت مشكلات العمل، وارتفع معدل البطالة، وانتشرت اشكال العمل الهش والجزئي، واضطر العاطلون عن العمل إلى إيجاد موطئ قدم لهم في القطاع غير المهيكل الذي يفتقر إلى الحماية. ولجأ الكثيرون إلى زيادة ساعات عملهم أو العمل في أكثر من وظيفة، كما اضطر كبار السن إلى تمديد عملهم إلى ما بعد سن التقاعد، لاسيما في ظل محدودية انظمة التقاعد وقصورها الشديد في البلدان العربية.

جيم- الثقافة والقيم في صلب النموذج التنموي

26- تشهد المجتمعات العربية تحولات مجتمعية وثقافية بالغة الخطورة، ساهمت الحروب الاهلية والنزاعات في تحويلها إلى أزمات على غرار تفكك المؤسسات والدولة، وتحلل النسيج الاجتماعي، وتراجع قيم المواطنة، والعودة إلى الاحتماء بهياكل ما قبل بناء الدولة الوطنية، وتضخيم الهويات الفرعية على حساب الهويات الوطنية الجامعة، ما حال دون تحقيق تقدم جماعي. كذلك تشهد المجتمعات العربية تنامي مؤشرات عدم التسامح على جميع الأصعدة، الاجتماعية والثقافية واللغوية والمذهبية والدينية، إلى جانب استمرار مظاهر التمييز ضد النساء، سواء في الحقوق المدنية والسياسية، أو الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أو في قوانين الأسرة.

27- وتولي منظمات المجتمع المدني في البلدان العربية اهمية كبيرة لهذا البعد الثقافي – القيمي، وترى ان اي تحول مجتمعي جدي نحو التنمية والحرية والكرامة لا بد ان يشمل هذا البعد، بالتوازي مع الأبعاد الأخرى. ولهذا التصوّر أثر عميق على المشروع التنموي العربي الدامج، وهو مشروع حضاري يقود المجتمعات العربية نحو نهضة جديدة، ونحو قيم الحداثة العميقة القائمة على تزاوج العدالة وحقوق الإنسان، وفي صلبها حقوق النساء، والديمقراطية الدستورية والحريات العامة والفردية وهو ما يجعل من مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومسار الاصلاح السياسي والمؤسسي الديمقراطي، ومسار الاصلاح الثقافي والمعرفي – بما في ذلك الاصلاح الديني، مسارات متقاربة تندمج في مسار واحد يجمع بين مفهوم التنمية ومفهوم النهضة الحداثية.

دال- دور الدولة التنموي

28- تراجع دور الدولة التنموي بأشكال تدعو إلى القلق، وتراجع فيها حيز صنع السياسات العامة. أما النموذج التنموي القائم فيها، فيعتمد على إطلاق ادوار جميع اللاعبين الدوليين والقطاع الخاص. وتشهد بعض الدول العربية إنتاج صيغ جديدة من التزاوج بين السلطة/الدولة والشركات الكبرى من القطاع الخاص الداخلي والاقليمي/الدولي، من خلال مشاريع عملاقة سوف تستنزف – في حال استمرارها – مئات مليارات الدولارات، ضمن شروط أكثر ملاءمة للقطاع الخاص. والسؤال المطروح في هذه المرحلة هو مدى اهمية دور الدولة بشكل خاص في البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد النزاعات والحروب.

29- وفي هذا الصدد، لا يجوز ان تتحول عملية اعادة البناء والاعمار في الدول التي تأثر نسيجها المجتمعي وعلاقاتها ومؤسساتها ومواردها بشكل مأساوي وكبير، إلى مجرد فرصة للعقود والاستثمار في مشاريع

الانشاءات والبنى التحتية وتوفير متطلبات الاستثمار المربح للشركات العالمية العملاقة وشركائها الاقليميين والوطنيين. فهذه البلدان، وهي الجمهورية العربية السورية والصومال والعراق وليبيا واليمن، تحتاج أولا إلى تسوية سياسية حقيقية تراعي القانون الدولي ومبادئ حقوق الإنسان، والى سياسات اقتصادية واجتماعية وترتيبات مؤسسية مبتكرة تضمن التنمية والسلام المستدام، وتعالج المشكلات والازمات السابقة.

30- وفي ظل هذه التحولات، تواجه المنطقة تحديات تتعلق بغياب الشفافية والمساءلة، وتسمح للفساد بالاستشراء. فعلى الرغم من وجود تشريعات تتعلق بمكافحة الفساد، تكثر شبكات الفاسدين التي تستفيد من غياب الإرادة السياسية، وضعف وتبعية المؤسسات الدستورية أو القانونية، ومن ضعف المساءلة الاجتماعية.

هاء- دور المجتمع المدني في التنمية

31- أكد اعلان تونس ومسار اصلاح التعاون العربي على اهمية الشراكة المجتمعية، وعلى أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه منظمات المجتمع المدني في عملية التنمية وصياغة السياسات العامة. ومع ذلك، ظلت المساحة المخصصة للمجتمع المدني في مسار التحضير للقمم الاقتصادية والاجتماعية محدودة. ان القيمة المضافة التي يمكن لممثلي المجتمع المدني تقديمها إلى مؤسسات جامعة الدول العربية، والحكومات، والقمم العربية، هي في تعبيرها عن وجهة نظر مستقلة عن وجهة نظر الحكومات والقطاع الخاص. ويقتضي بناء الثقة بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني الاعتراف بهذه الاستقلالية والقبول بفتح حوار حقيقي وصولاً إلى مأسسة التعاون والشراكة. ويتطلب إطلاقَ حرية العمل المدني والنقابي والاعلامي في البلدان التي لا تزال قوانين الجمعيات فيها تفرض الكثير من القيود على العمل المدني.

32- ويعتبر العقد العربي للمجتمع المدني حول التنمية المستدامة الذي أقر في اجتماع جامعة الدول العربية على مستوى القمة (موريتانيا، تموز/يوليو 2016) تأكيداً على المسار الاصلاحي الذي يتجه نحو تعزيز الشراكة مع منظمات المجتمع المدني في الدول الاعضاء. وهو يركّز على دور المجتمع المدني في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. لذلك، لا بد من تحديد أكثر دقة لمفهوم الشراكة بما يتعدى المشاورة والمساهمة في تنفيذ البرامج والمشاريع المجتمعية إلى المشاركة في وضع الخطط والسياسات العامة التي تؤثر في حياة المواطنين.

33- ولا بد من إيلاء أهمية كبرى لدور المجتمع المدني في وضع السياسات ومراقبتها وتنفيذها ورصدها كما في المساءلة والمحاسبة، وليس فقط في بناء القدرات وتنفيذ البرامج التنموية. ويتطلب تطوير الشراكة مع المجتمع المدني الاتفاق على معايير واضحة وملزمة لاعتماد المنظمات للشراكة، والمشاركة على أساسها بعيداً عن الاستنسابية.

34- وفي هذا السياق، تسعى الإسكوا إلى البناء على جميع المبادرات المتخذة على الصعيدين الوطني والإقليمي لتمكين المجتمع المدني وتعزيز شراكاته مع الحكومات العربية، وذلك من خلال إنشاء هيئة تتضمن عضويتها الدول الأعضاء والمجتمع المدني وتسمى "الآلية الإقليمية للشراكات في سبيل التنمية في منطقة الإسكوا". وتهدف الآليّة بشكل عام إلى مساعدة المعنيين في البلدان الأعضاء، بمن في ذلك المسؤولون الحكوميّون والمنظمات غير الحكوميّة وشبكات المجتمع المدني، على المشاركة في المشاورات حول أولويّات التنمية الرئيسية الوطنية والإقليمية. وتسعى الآلية بشكل خاص إلى:

- تأييد ومناصرة إطار العمل الإقليمي للعدالة الاجتماعية الذي تعمل عليه الإسكوا، على أساس نهج الترابط بين المساواة والادماج والعدالة؛

- دعم صانعي السياسات ومنظمات المجتمع المدني في بناء شراكات طويلة الأجل، وفي التصدي للتحديات الإنمائية الملحة، وذلك من خلال العمل كنظامٍ للإنذار المبكر وتزويد هذه الجهات بالمعلومات والأدوات اللازمة المتعلّقة بالعدالة الاجتماعية والمساواة والمشاركة؛
- مأسسة الحوار بين الحكومات والمجتمع المدني، وتعزيز تبادل الخبرات والدروس المستفادة في إدماج مراعاة قضايا العدالة الاجتماعية والمساواة في عمليات وضع الخطط الوطنية للتنمية؛
- إنشاء منصّة تجمع بين صانعي السياسات ومؤسسات المجتمع المدني للنقاش وتقديم المشورة بشأن الأولويات المتعلقة بالتعاون الفني في إطار عمل الإسكوا في المنطقة، وذلك في مجالات العدالة الاجتماعية والمساواة والمشاركة.

35- ولتفعيل الآلية، تقترح الإسكوا التعاون مع شريكيْن استراتيجييْن رئيسييْن هما شبكة المنظمات العربية غير الحكومية المعنية بالتنمية، والإدارة المعنية بمنظمات المجتمع المدني في جامعة الدول العربية. وسيكون باب المشاركة في الآلية مفتوحاً أمام جميع الدول الأعضاء في الإسكوا، كما سيتم اختيار الأعضاء من مجموعات وشبكات المجتمع المدني بشكل دوري من أجل ضمان تمثيل أوسع نطاقاً لهذه المنظمات.

ثالثاً- تنظيم الاجتماع

ألف- مكان الاجتماع وتاريخ انعقاده

36- عقد منتدى المجتمع المدني تحضيراً للقمة العربية الرابعة التنموية الاقتصادية والاجتماعية في بيت الأمم المتحدة في بيروت، يومي 10 و11 كانون الثاني/يناير 2019.

باء- الافتتاح

37- ألقى السيد منير تابت، نائب الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) كلمة رحّب فيها بالحضور، وشدد على دور الإسكوا القيادي في حشد مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني وتيسير تفاعله مع الدول الأعضاء. وقد ساهمت هذه الجهود في استحداث وتعزيز أطر للتشبيك وبناء شراكات، وصوغ سياسات عامة تتوخى تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة، واعتماد مقاربة حقوقية للتنمية. وأضاف نائب الأمين التنفيذي أن الإسكوا تقوم بدور أساسي في تمكين المجتمع المدني، وذلك من خلال تعزيز قدرة الحكومات على اعتماد نهج أكثر تشاركية للحوكمة؛ وتزويد الجهات الفاعلة في المجتمع المدني بالمعرفة والأدوات اللازمة لتعزيز قدراتها على المشاركة في عمليات صوغ السياسات؛ وتيسير إنشاء لجان خبراء وطنية مؤلفة من جهات فاعلة حكومية وغير حكومية لتعزيز نهج الإسكوا القائم على التنمية بالمشاركة.

38- وتحدث السيد تابت عن عدد من الأنشطة والمشاريع التي اضطلعت بها شعبة التنمية الاجتماعية لهذه الغاية، على غرار سلسلة الحوارات لتقييم التغييرات والتطورات الأساسية التي شهدتها هذه المنظمات بعد أحداث عام 2011، وتطوير الأدلة الاسترشادية التدريبية حول مفهوم التنمية الاجتماعية بالمشاركة، واستحداث لجان وطنية تطبيقية تتألف من ممثلين للحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص وغيرهم من المعنيين. وختم السيد تابت كلمته بالتشديد على التزام الإسكوا بمبادئ الادماج والشمولية وعدم اقصاء أحد من عملية التنمية المستدامة، مما يعني ضرورة إحقاق الشراكات الحقيقية بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص واستحداث منصات الحوار الدائم لتبادل وجهات النظر والتخطيط المشترك لمواجهة تحديات التنمية المستدامة وتحقيق أهدافها.

39- وألقت السيدة منال وردة، مديرة حملات المناصرة والتوعية في منظمة أوكسفام لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كلمة المنظمة. وأشارت إلى أن المنطقة العربية غنية بالموارد، وأكثرية دولها تقع في خانة البلدان ذات الدخل المتوسط، ومع ذلك فهي تسجّل أشدّ درجات اللامساواة في الدخل في العالم. ذلك أن 10 في المائة من السكان يستحوذون على 61 في المائة من الدخل، بينما يستحوذ نصف السكان على أقل من 10 في المائة من الدخل. وتغلّف هذه اللامساواة البنيوية طبقات من التمييز على أسس عديدة كالنوع الاجتماعي، والدين، والعرق، وغير ذلك. وتتفاقم آثار اللامساواة والتمييز بسبب النزاعات والاحتلال وموجات اللجوء غير المسبوقة التي تعاني منها المنطقة.

40- ورأت السيدة وردة أن علاج الفقر واللامساواة يكون بتحميل أصحاب القرار السياسي المسؤولية، وبمشاركة مجتمع مدني قادر على المناصرة والحشد، وعلى التحاور مع أصحاب القرار دون قمع أو تضييق. وثمّنت شراكة أوكسفام مع شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية والإسكوا، وأكدت على التزام المنظمة الإقليمية بترسيخ وتعميق شراكاتها حتى يتمكن المجتمع المدني في المنطقة من أداء دوره في الضغط والسعي من أجل العدالة الاجتماعية، والمشاركة في صياغة السياسات التنموية والتضمينية والمستدامة، وفي بناء السلام والعدالة الانتقالية واعادة الإعمار من أجل ارساء مجتمعات عادلة ومتساوية.

41- وألقت السيدة سيلفانا لقيس، رئيسة اتحاد المقعدين في لبنان، ورئيسة المنتدى العربي لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، كلمة منصة المجتمع المدني للتنمية المستدامة، مشيرةً إلى أن الوعي بأهمية دور المجتمع المدني كشريك في التنمية في المنطقة العربية يتزايد تدريجياً وإن ببطء، نتيجة جهد وتضحيات المجتمع المدني، وصموده في مواجهة التحديات السياسية والإنمائية. وقد نتج عن هذه الجهود إنشاء منصة لمنظمات المجتمع المدني المعنيّة بخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وذلك بهدف تعزيز المشاركة الجماعية لهذه المنظمات في متابعة تنفيذ خطة التنمية المستدامة واستعراضها في المنطقة.

42- وشددت السيدة لقّيس على أهمية الشراكات بين الحكومات العربية والمجتمع المدني والمنظمات الدولية كشرط أساسي لإرساء السلام الحقيقي والمساواة بين الناس وإحلال العدالة الاجتماعية. ودعت إلى توحيد الخطاب الحقوقي التنموي، آملة أن تسرّع المنصّة وصول الفئات المهشمة إلى الحقوق المنصوص عليها في التشريعات الدولية والتشريعات المحليّة ذات الصلة بالقضايا الاجتماعية الملحّة، وأن تشكّل ضمانة لاحترام التنوّع على مستوى القرارات الصادرة عن المؤسسات التشريعية والتنفيذية.

43- وقدم الاستاذ أديب نعمة الخبير في التنمية والمستشار الإقليمي السابق للإسكوا حول السياسات الاجتماعية، مداخلةً بعنوان "الواقع التنموي في البلدان العربية: من التنمية إلى النهضة والحداثة". فأشاد بعمل المجتمع المدني النضالي والحقوقي، مشدداً على أهمية تحلي المجتمع المدني بالمعرفة والإرادة والحماس للعمل من اجل "تحويل عالمنا" قبل عام 2030. ورأى السيد نعمة أن ما يحدث في المنطقة العربية هو جزء من العولمة، وما تشهده البلدان العربية هو مظهر من مظاهرها السلبية، وعلى رأسها سيطرة الاقتصادات الريعية، والتراجع في مجالي الحرية وحقوق الإنسان، من بين أمور أخرى. وأوضح أن الدول العربية تعاني من ثلاثة مكامن خلل هيكلية تعيق التحول الحداثي والتنمية وهي الدولة الغنائمية؛ والاقتصاد النيوليبرالي الطرفي؛ والمجتمع البطريركي– الذكوري. ولتجاوز هذه الصعوبات يجب على الدول العربية أن تتبنى فعلياً منظور التنمية البشرية وحقوق الإنسان كمدخل إلى التغيير.

44- وختم الأستاذ نعمة بأن دور المجتمع المدني في تجييش هذا التغيير مرتبط بكيفية الاستفادة من الدروس والتجارب السابقة وأبرزها الاضطلاع بدور سياسي مواطني صرف مع المحافظة على طبيعة العمل المدني،

وضرورة تلافي ثغرات العفوية الشديدة في الحراك الشعبي واساليب العمل المغلق الذي تتبعه غالبية المنظمات، والحفاظ على استقلالية المجتمع المدني تجاه الحكومات وقطاع الاعمال والمانحين الدوليين.

45- اختتم السيد زياد عبد الصمد، المدير التنفيذي لشبكة المنظمات غير الحكومية العربية للتنمية، جلسات المنتدى بعدد من الملاحظات التي تلخّص أبرز ما تم التداول به، وشكر المحاورين والمتحدثين والخبراء على مداخلاتهم القيمة ومساهمتهم في إثراء النقاش. وعبّر المشاركون عن تقديرهم لجهود شبكة المنظمات غير الحكومية العربية للتنمية والإسكوا ومنصة المجتمع المدني للتنمية المستدامة في تنظيم مثل هذه الحوارات التي تلقي الضوء على الدور الريادي الذي يؤديه المجتمع المدني كشريك فعّال في عمليات التنمية، وأهمية الاستفادة من خبراته من أجل تحقيق المساواة والعدالة في المنطقة العربية. وفي ختام المنتدى، تمنّى المشاركون على المسؤولين العرب النظر في الرسائل الأساسية والتوصيات.

جيم- الحضور

46- شارك في حلقة الحوار التي عقدتها الإسكوا ضمن فعاليات "منتدى المجتمع المدني تحضيراً للقمة العربية الرابعة التنموية الاقتصادية والاجتماعية" ناشطون يمثلون شبكات ومنظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية، وخبراء إقليميون ودوليون في شؤون التنمية والتكامل الإقليمي والحوكمة العادلة، وخبراء من الإسكوا في مجال السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وقضايا التكنولوجيا، والموارد الطبيعية، والنزاعات، والمشاركة المدنية.